« لا نستغرب مشاعر النفور التي يشعر بها المواطن العربي في اسرائيل نحو الدولة ومؤسساتها »

تجاهل الدولة لمذبحة كفر قاسم وعدم المشاركة في مراسيمها السنوية امتداد للحماقة القديمة التي ارتكبها الجنود

■ في هذه الايام يصادف مرور 50 عاما على عملية «كديش». في المساء الاول من العملية ليلة 29 تشرين الأول فرض حظر تجوال على عدد من القرى العربية المجاورة للخط الاخضر كوسيلة احتياطية خشية حدوث اعمال عنيفة ومعادية من قبل عرب اسرائيل خلال انشغالها في الحرب مع دولة عربية وراء الحدود.

حظر التجوال مر من دون اي خلل في كل الاماكن التي فرض فيها باستثناء مكان واحد. وحدة من حرس الحدود كانت تشرف على تطبيق حظر التجول في كفر قاسم اطلقت نيرانها على ابناء القرية العائدين الى منازلهم بعد يوم عمل في الحقول ولم يكونوا يعرفون شيئا عن حظر التجوال الذي فرض على قريتهم. 47 شخصا من ابناء القرية البريئين الذين لا ذنب لهم قتلوا.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دافيد بن غوريون شكل على الفور لجنة تحقيق لتقصي هذا الحدث المأساوي. لم يكن هناك أدنى شك أن احدا من الضحايا كان مشبوها بأي خطورة أمنية وان من اطلق النار على القرويين قد نفذ أوامر غير قانونية بصورة صارخة، تلك الاوامر التي ترفرف من فوقها راية سوداء كما قال القاضي بنيامين هليفي حينئذ.

عناصر الشرطة الضالعون ادينوا وحكموا باحكام سجن مختلفة. اسرائيل تكون بذلك قد ردت على المذبحة فورا وبصورة صحيحة.

في كل عام يقوم اهالي كفر قاسم بتنظيم مراسيم لذكرى المذبحة الفظيعة. هذا اليوم يعتبر احد المناسبات السنوية الصعبة في ذاكرة عرب اسرائيل الجماعية. في هذا العام وبعد اكتمال يوبيل من السنوات على هذه المذبحة تم تنظيم مراسيم خاصة تضمنت معرضا وتدشينا لموقع لتخليد ذكرى الكارثة.

خمسون عاما مرت منذ ذلك الحين. التجاهل التام من قبل المؤسسة الاسرائيلية لمأساة ابناء كفر قاسم واضح في ظل منظومة العلاقات الحساسة القائمة بين الحكم الاسرائيلي وبين الاقلية العربية في البلاد. طوال تلك الخمسين عاما لم تقم اي شخصية رسمية اسرائيلية بالمشاركة في تلك المراسيم ولم تتواجد في المكان ولم تلق كلمة ولم تندد علانية بذلك العمل ولم تشاطر عائلات القرية وابناءها حزنهم.

قضية كفر قاسم لا تشبه احداث تشرين الاول (اكتوبر) 2000، القرويون الذين قتلوا في حينه لم يشاركوا في مظاهرة عنيفة أو في احداث شغب والتي يمكن ان تختلف حولها الاراء الى هنا والى هناك. الامور كانت واضحة تماما. وما هو الامر الابسط من الاعتذار وطلب الصفح والغفران باسم الحكومة والشعب الاسرائيلي.

نحن نعرف جيدا ان ما حدث لا يمكن محوه او ارجاعه. ولكن التجاهل الذي يكرر نفسه عاما بعد آخر ليس مبررا ولا مفهوما. نحن نرى رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الدفاع ووزير الامن الداخلي يظهرون في عدد لا ينتهي من المراسيم والمناسبات. فكيف يمكن ان نفسر هذا الخلل والتقصير؟ ليس لدي شك ان مشاركة شخصية رسمية في مراسيم احياء ذكرى مذبحة كفر قاسم كانت لتحظى فورا بتغطية اعلامية على مستوى عال جدا ونحن نعرف ايضا اية جهود يبذلها قادتنا ووجهاؤنا المترمون من أجل البروز والظهور امام الاضواء. علينا ان لا نستغرب بعد ذلك من مشاعر النفور التي يشعر بها المواطن العربي في اسرائيل نحو الدولة ومؤسساتها.

هذا العمل غير الاخلاقي الصارخ الذي حدث قبل خمسين عاما ارتكب من قبل عناصر شرطة وجنود في مستوى متدن حيث كانوا قد تصرفوا بحماقة فظيعة. الا انني لا أقول ان القيادة الرسمية في بلادنا مصابة بالحماقة هي الاخرى وسلوكهم في هذا الصدد ليس مفهوما بالمرة.

شلومو غازيت
رئيس شعبة الاستخبارات سابقا
(معاريف) 2006/11/1

فقدان الامل يساعد المتطرفين على تصعيد العنف ونشر الكراهية

الطريق الى السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين يتطلب مصالحات مؤلمة

■ تأثر ملايين الناس في أنحاء لبنان، وفي مناطق السلطة الفلسطينية وفي اسرائيل تأثرا عميقا بالعنف الذي اصاب المنطقة في الصيف الاخير. غادر كثير منهم اماكن سكنهم ورأوا بيوتهم ومصادر عيشهم تدمر. ويتألم كثيرون لصدمة فقدان اعزائهم.

نحن في بريطانيا كنا وما نزال على علم جيد بهذه الاثار. وهذا هو سبب ان بريطانيا منذ بدء الازمة عملت بلا كلل من وراء الاستار، من أجل احراز وقف اطلاق نار مستقر في أسرع وقت قدر المستطاع.

كان توني بلير الزعيم الدولي الاول الذي طرح على نحو علني الحاجة الى قوة من الامم المتحدة، كجزء من رزمة شاملة للسلام القابل للوجود. يمكن وقف اطلاق النار بين اسرائيل ولبنان اليوم، اولئك الذين تضرروا بالحرب من البدء بإعادة بناء حياتهم. علينا الان أن نبذل جهودنا كلها لنضمن الا تتكرر مواجهة كهذه.

يجب ان لا ننسى ان غزة تعاني واقعا يوميا من الخطر، وانعدام اليقين والاستقرار. حواجز الضفة الغربية، والظلم الاقتصادي وتقييد حرية الحركة تمنع الناس من العيش حياة طبيعية. في الوقت نفسه، يوجد اجماع واسع على ان السلام يجب ان يشمل في اساسه على تسوية، هي ثمرة تفاوض بين الفلسطينيين والاسرائيليين. لان تسوية كهذه فقط تحتوي على طريق يمكن به الوصول الى انشاء دولة فلسطينية نامية. ان الذين يدعون الى القضاء على اسرائيل قلة، لكن تأثيرهم ما زال يهدد بافشال جهودنا لاحراز السلام. ويمكن لآرائهم ان تؤدي الى عقود اخرى من الظلم والعنف.

من أجل اقامة دولة فلسطينية من الضروري انشاء مؤسسات حكومية تؤدي عملها على نحو تام. لا ينبغي ان نتوقع ان تظهر هذه المؤسسات ظهورا تلقائيا، ردا على التوقيع على تسوية دائمة. هذا هو السبب في أن بريطانيا وشريكاتها في الاتحاد الاوروبي تجل العمل المشترك مع الفلسطينيين لاحراز تقدم حقيقي نحو هذه الغاية. ليس هذا البتة بديلا من جهود احراز تسوية دائمة، لكنه يهدف الى احداث الظروف التي تمكن من تسوية دائمة كهذه.

بالاضافة الى تأييد العملية السلمية، تساعد بريطانيا على تطوير مؤسسات دولة فلسطينية مستقبلة واقتصادها. مثلا، أيدت بريطانيا اصلاح جهاز الامن وتقدمت بمبادرات لتحسين قدرة المكاتب الحكومية الفلسطينية والشرطة، بحيث تستطيع هذه المؤسسات ان تؤدي عملها كأعضاء في دولة كجميع الدول. هذا التأييد العملي ضروري لتحسين نوعية حياة العامة من الناس، ويستطيع ان يضمن أن تكون الدولة الفلسطينية في المستقبل كيانا حيا يؤدي عمله. لكن جهودنا كانت ستتعزز بشكل كبير اذا عملت الجماعة الدولية مع حكومة فلسطينية تقبل مبادىء التخلي عن العنف، والاعتراف باسرائيل واحترام الاتفاقات السابقة. عندما يفقد الناس الامل في أنه يمكن احداث السلام، يتمتع اولئك الذين لا يرغبون في التقدم بفرصة ايجاد جدول عمل عنف، ومواجهة وكراهية. ان العنف يزيد عدم الثقة والمعاناة الانسانية فقط، حينما يحشر في الزاوية العملية الصعبة، لكن الممكنة، للتحادث مع الطرف المقابل بهدف ايجاد حل.

نحن في بريطانيا نعلم، من تجربتنا في ايرلندا الشمالية، ان الطريق الى السلام يتطلب مصالحات مؤلمة من الطرفين. لكننا نعلم أيضا ان ثمار السلام اكبر كثيرا من المحصل العام لهذه المصالحات. يستحق الفلسطينيون والاسرائيليون على السواء أمل احراز السلام. وبريطانيا ملتزمة بتأييدهم.

مارغريت بيكت
وزيرة الخارجية البريطانية
(معاريف) 2006/11/1

بعد تعثر التفاوض بين الفلسطينيين واسرائيل لسنين طويلة

الصراع في الشرق الاوسط يحتاج الى طرف ثالث يقترح اتفاقا لانهاء الازمة بينهما

■ في مثل هذا اليوم قبل 11 سنة التقى ابو مازن ويوسي بيلين في مكتب صغير في تل أبيب وعُرضت عليهما الصيغة الاخيرة مما عرف بعد ذلك باسم «اتفاق بيلين ـ ابو مازن».

قبل مقتل رابين بثلاثة ايام كانت في أيدينا مسودة عمل، كان يمكن ان تكون أساسا لتسوية سلمية. قتل رابين ولم يستطع ان يرى المسودة التي صيغت على حسب تصوره. عندما جلسنا في ستوكهولم في صيف 1994 في لقاء اول، حرنا كيف يجب علينا أن نبدأ. هل يجب قبل كل شيء ان نحدد تحديدا مشتركا الهدف النهائي للتفاوض ثم نملأ الاتفاق بعد ذلك بالمضمون؟ او ننشىء اتفاقات على كل موضوع من نقطة الصفر؟ كان معنا الخيار الثاني ان اسرائيل تملي فرضا اساسيا فحواه ان المنطقة التي احتلت في 1967 ليست موعودا بها سلفا للدولة الفلسطينية بل هي مختلف فيها. هذا هو الخيار الذي اختاره باراك في كامب ديفيد. كان يرى ان الفلسطينيين لا يملكون حجة مقنعة لطلب جميع اراضي الضفة الغربية، ولهذا مضى التفاوض ملتويا من غير ان يحدد مبدأ ان الدولة الفلسطينية ستقام بواسطة تطبيق القرار 242 على حسب السابقة المصرية، اي جميع الاراضي مقابل جميع السلام. كان استنتاجنا مغايرا: اذا اردنا التوصل الى اتفاق، فيجب ان نفترض أن الدولة الفلسطينية ستقام على الارض كلها. هذا هو الحافز الرئيسي للفلسطينيين. يجب على تفاوض كهذا أن يقوم ايضا على تفهم ان الاتفاق سيمنح اسرائيل الامن، وان تخطط الحدود مع الاخذ بالحسبان مصالح سكانية معينة اسرائيلية وأن اسرائيل لا تستطيع ان تهادن في موضوع صيغتها اليهودية. من هنا يجب التفاوض في التفصيلات. ونجح هذا. بعد ذلك بخمس سنين عمل الوفد الاسرائيلي في كامب ديفيد على نحو معاكس تماما. رفض باراك استعمال المسودة الموجودة، وثم من يقولون انه قضى بذلك على التفاوض بالفشل.

منذ سنة 2001 استصعب الفريقان الخروج في طريق جديد. كلما مر الوقت، وفي الاساس بازاء حكومة لحماس وحكومة اسرائيلية تعاقب ردا على ذلك سائر الجمهور الفلسطيني، أخذ عدم الثقة بين الطرفين يزداد عمقا. لهذا يبدو أنه سيكون من الاسهل على الجمهورين، وعلى الطرف الاسرائيلي بالاساس، ان يستجيبا اليوم لاقتراح خارجي للجماعة الدولية، يكون مصحوبا بالطبع بضمانات استراتيجية.

في الواقع الحالي يصعب ان نحدث تفاوضا يقوم على تصور ستوكهولم. الاكثر احتمالا من ذلك ان تحاول اسرائيل والفلسطينيون ان يقودا الى تسوية مرحلية، لا تحسم حتى القضية المناطقية. ان تطبيق اتفاق اوسلو، الذي استغل الطرفان في اثنائه عدم وضوح التسوية بلا هدف محدد تام، استغلالا سيئا، وقادا بذلك الى مواجهة عنيفة، يثبت أنه من أجل التوصل الى حل يحتاج الى صورة واقع واضحة. اليوم صورة الواقع في كل ما يتصل بالتسوية التي ستتخذها الكثرة في الطرفين واضحة تماما تقريبا.

لهذا فان قرارا عن مجلس الامن بدعم امريكي قوي، يحل محل قرار 242 ويقرر ان التسوية السلمية ستفضي الى اقامة دولة فلسطينية في حدود 1967، مع تبادل أراض متفق عليها بنسبة : 1 ـ 1، في أرض لا تزيد مساحتها مثلا على 3 في المئة، سيكون حافزا ذا شأن على اتفاق سلمي. لا يجب أن يشتمل اقتراح كهذا على تحديد دقيق لخط الحدود، الذي يجب أن يحدد بتفاوض تخصصي وتقني. ان اتفاقا اسرائيليا ـ فلسطينيا على مخطط كهذا سيكون خطوة اولى في تطبيق المبادرة السعودية، التي أخذت بها الجامعة العربية في 2002، ويستطيع آخر الامر ان يأتي بسلام حقيقي في الشرق الاوسط.

رون فونداك
المدير العام لمركز بيرس للسلام
(يديعوت احرونوت) 2006/11/1

صعوده مرحلة جديدة في تدهور اسرائيل

ليبرمان يشكل امتدادا للتيار العنصري اليميني المتطرف في اسرائيل بدءا من كهانا ومرورا بزئيفي وانتهاء به

■ افيغدور ليبرمان هو امتداد لمئير كهانا ورحبعام زئيفي وكتلة المستوطنين في الكنيست. كلهم يقومون بدفع السياسة العنصرية الصريحة «ترانسفير» أو الضمنية (حق اسرائيل في المناطق) تحت مظلة الديمقراطية الاسرائيلية.

كهانا اعتاد تجنيد «الكارثة التي اضطر اليهود لتحملها» من اجل اقناع الناس ببرنامجه. الا أنه نسب هذه الكارثة لليسار الصهيوني الذي شبهه في احد خطاباته بالخنزير. كما أنه رسخ دعايته المناهضة على اساس النصوص الدينية. زئيفي استخدم رسائل بيرل كيتسينلسون ودافيد بن غوريون حتى يضفي طابعا ايديولوجيا ونظريا على سياسته. كما أنه استخدم هالته العسكرية وعندما برزت قضية شرعية تعيينه لادارة متحف اسرائيل بسبب مواقفه الايديولوجية انتصب ضباطنا الاحتياط من يسار ويمين دفاعا عن «حقه». الحساسية الاسرائيلية لمن فهم «من جماعتنا» ومن هم ليسوا من جماعتنا – تسبب في وضع حاجز عازل هام جدا بين كهانا وزئيفي.

زئيفي كان اسرائيليا من مواليد البلاد. الا أنه ايضا مثل كهانا المهاجر عرف انه ليس من الممكن الاقناع من دون استخدام بعض «اليهودية» وبعض «العودة للتوبة». في خضم ما تشكل في اسرائيل منذ عام 1967: من يريد ان يطمس حقوق الفلسطينيين ملزم بنقلنا الى تاريخ جديد من المصطلحات والمفاهيم. ليست «دولة توراتية» وانما مزيجا من «الامن» و «الوعد الالهي». ليبرمان هو دودة ضخمة نبتت وترعرعت في حقل القثاء هذا.

صحيح أن اغلبية اعضاء الكنيست في قائمته هم من المهاجرين، الا ان بينهم ايضا ممثلين عن «الامن»: نائب رئيس الشاباك سابقا اسرائيل حسون ونائب المفتش العام للشرطة في الماضي يتسحاق اهرونوفيتش، ليست المسألة الشخصية هي الهامة وانما ذلك التركيز الذي يوليه ليبرمان اهمية للمزج بين «الامور البديهية» و«الوعد الالهي لابراهيم».

هذه هي الخلفية المشتركة لصعود المتحدين لدولة القانون باسم «الوعد الالهي» والذين يدعون انه لا يوجد لدولة القانون حق في تقييد هذا الوعد: كلهم ترعرعوا وظهروا بعد الاخفاقات العسكرية الاسرائيلية. كهانا انتخب للكنيست في عام 1984 بعد ان كان طوال ساعات ظاهرة هامشية، في ذروة الدوامة اللبنانية. «الخطاب الامني» الذي كان يركز عليه كان مشبعا بما رضعه الاسرائيليون من حليب امهاتهم اصلا طوال عشرات السنين: «ضربة ساحقة وانتهى الامر». ولكن بما ان هذه الضربة الساحقة الاسرائيلية لم تنه الامر فقد أكثر كهانا من التحدث عن الخوف. على خلفية الهزيمة في لبنان بالتحديد كان لكهانا امتياز عن غيره: هو لم يمثل جهاز الدفاع وانما كان يمثل صلاحية ومرجعية امنية اكبر ـ الهة اسرائيل.

زئيفي لم يظهر من الهامش. ولكنه انتخب للكنيست في ذروة الانتفاضة الاولى. ليبرمان هو منتوج من منتوجات الانتفاضة الثانية. زد على ذلك ان تعيينه الغريب والعجيب مؤخرا لم يكن ليحدث من دون الدوامة الحالية في لبنان. حماقة لبنان التي ازالت شيئا اسمه «مستر أمن». الاعتقاد الاسرائيلي المهيمن وكأن هناك من يوجد من يمكن الاعتماد عليه تلقى من خلال حرب لبنان «ضربة الرحمة» بواسطة ايهود اولمرت وعمير بيرتس ودان حلوتس. هذه العقيدة المشتركة من اليسار ومن اليمين على حد سواء ـ اعلنت افلاسها نهائيا بعد أن اصبح واضحا خلال عدة عقود أنه ليس هناك حل عسكري لمشكلة اسرائيل الامنية. هذا الفراغ يغطى الان من خلال الخطاب الكهني ـ الغاندي ـ الليبرماني: نطرد العرب ونحل كل المشاكل. ضربة ساحقة الهية. هنا نصل الى المشروع الاستيطاني الذي بادرت اليه غوش ايمونيم ـ البيضة التي تترعرع فيها هذه السياسة. رغم أن هذا المشروع يتغذى من مغامرة حكومة اسرائيل بقيادة المعراخ بعد 1967 الا أن انصار غوش ايمونيم اقدموا باخراج مشروعهم الى حين العلن خلافا لقواعد اللعبة الديمقراطية بعد حرب الغفران فقط وايضا باسم «الوعد الالهي ـ الامني» حينئذ انطلق تحديهم الاول لقدرة وجاهزية الجيش على فهم ما «هو جيد لاسرائيل» وكذلك لسيادة دولة اسرائيل كدولة قانون. من هنا ولاحقا تغذت قوة برنامجهم هذا المنادي بـ«ما نفعله للعرب» من مزيج من الاحتقار للجيش والاستخفاف بالديمقراطية. ليس لان الجيش مثل لا سمح الله الديمقراطية وانما لان المستوطنين تحدوا برغماتية وواقعية الجنرالات النسبية. الامور لم تكن لتصل الى حد تعيين ليبرمان وزيرا لشؤون المخاطر الاستراتيجية لو لم نكن قد مررنا بسنوات طويلة انجر خلالها جهاز الامن نفسه الى داخل دوامة سياسة استخدام القوة ضد العرب باسم مبررات «حق الاباء والاجداد». تريدون أمثلة على ذلك؟ كل ما تلفظ به موشيه يعلون او اليعيزير شتيرن. بكلمات اخرى من يعتقد ان ضرب الكهانية يلزم الجيش باحراز نصر أكبر عليه أن يذكر ان الجيش الاسرائيلي قاد حروبا ليس من الممكن الانتصار فيها.

ليبرمان اكثر خطورة من اسلافه. هو يتوجه الى جمهور المستوطنين والى جيران العرب في داخل دولة اسرائيل والى جمهور ضخم من المهاجرين والعلمانيين والمتدينين وغير اليهود. وهو يتحدث عن «رجل قوي» كاضافة جديدة للوصفة الدينية ـ الامنية. من لا يدرك ان هذه مرحلة جديدة في تدهور اسرائيل بامكانه أن يتقمص هزلية اولمرت وبيرتس. يولي تمير تستطيع دائما ان تلوح بذرائعها: كان يا مكان في قديم العصر والاوان حركة اسمها السلام الان. وتمير ايضا شاركت في لقاءاتها.

يتسحاق ليئور
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/11/1

ظاهرة اتساع رقعة المؤيدين لمنح العفو لقاتل اسحق رابين خطيرة جدا لانها تعبر عن التسامح مع الارهاب اليهودي من الداخل والذي يعتبر اشد خطورة من الارهاب الخارجي

■ في يوم غد يصادف يوم ذكرى اسحق رابين. 11 سنة مرت وقد اصبح واضحا الان: رابين لم يقتل فقط بل إن تركته قد دفنت معه وما هي هذه التركة ان لم تكن المحاولة الصميمية للبحث عن تصدعات في جدار العداء المحيط باسرائيل والدخول من خلالها؟ ربما أصبح من الممكن ايجاد مؤشرات للتقبل من خلف الاسوار.

رابين فرض القاعدة القائلة انه ليس من الضروري دفع الدولة والجيش لخوض اختبارات اختيارية لا داعي لها. هو أدرك كقائد عسكري لاسرائيل ما لم يفهمه ايهود اولمرت وعمير بيرتس ودان حلوتس ابدا : انه لا يتوجب الخروج للحرب الا في ظروف قهرية عليا وفقط بعد ان يتم التحقق من كل الخيارات الاخرى حتى نهايتها.

ذات مرة وفي لحظة صراحة قال رابين لي: «يوسي حتى الجيش الجيد لا يعرف كيف ينتج ويعطي اكثر مما يوجد لديه والامة القوية كذلك لا تستطيع استخدام كل عضلاتها من دون ان تصاب بالارهاق في وقت من الاوقات». هذا ما قاله رابين في حينه حيث يلمس من ذلك شعوره بعظمة المسؤولية وسعة الصدر والكتفين حيث كانت كل المسؤولية تتربع عليهما الا انه لم يهرب منها ولذلك كان رابين مستعدا للقيام بأمور لم يحب القيام بها لا بل كان يمقتها لان المسؤولية تلزمه بذلك. اين هذا الشعور بالمسؤولية اليوم والى اين ذهب.

غدا في القداس السنوي الرسمي لذكرى رابين سيجتمع قادة الامة ووجهاؤها فوق جبل هرتسل وسيجلسون في صف واحد ووجوههم جدية القسمات: ايهود اولمرت وبيريس وليبرمان ونتنياهو. والى جانبهم سيجلس حفظة الجمر في حزبه حزب العمل عليه السلام وعليه الحرب ـ من عمير بيرتس حتى بنيامين بن اليعازر واسحق هيرتسوغ ـ اي مجموعة هذه والجمار انطفأت منذ زمن. وبين القداس والقداس وبعد ان تتلاشى للحظة سحابة الموت والقبور سيكون من الممكن سماع رابين وهو يتقلب في قبره منتحبا على ورثته. في عدد «يديعوت احرونوت» الصادر في آخر الاسبوع نشر ان واحدا من كل ثلاثة اسرائيليين يؤيد اصدار عفو عن القاتل: وان واحدا من كل اثنين من الاسرائيليين المتدينين واليمينيين يؤيد اطلاق سراحه باسرع وقت ممكن. العيون المزقة تقرأ هذه الامور ولا تصدق ما تسمعه: ولماذا لا تصدق ذلك في واقع الحال، فرياح العفو تهب من الاعلى من النوافذ المعلقة العالية وتنزل للاسفل تدريجيا الى ان تصل الى المعسكر الادنى فقد تم العفو منذ زمن بعيد عن الحاخامات الذين شجعوا القاتل صراحة او ضمنيا والذين وقفوا على الشرفة في ميدان صهيون عشية اباحة دم رابين هم الذين ورثوه كما نعلم وقد تم تتويجهم بعد فترة من الزمن كامتداد لنهجه ووصفوا بانهم «آخر المباينكيين». صحيح ان القاتل قد ضبط وسجن لانه هو الذي اطلق الرصاصات الثلاث الا ان من وضع اشارة له على ظهر رابين كهدف لم يخضع لاية محاسبة ابدا. صحيح أن هناك شيئا ما مقيتا في الاندساس بين البرامج السياسية الملطخة للقاتل. من يريد فعلا أن يتقرب من هذا السرير، ومن يهمه بالفعل أمر قضية رابين لا يشك بان هناك خصوصية معينة في مغزى هذه الحملة الجماعية من الميل للعفو والصفح عن القاتل. هذا العنوان ايضا مكتوب على الجدار الا ان خبايا هذا الجدار هي التي تخفيه.

«اسرائيلي رغم أنه اخطأ هو اسرائيلي». والان يجدر ان نضيف كلمة يهودي الى كلمة اسرائيلي، رغم ان المقتول كان يهوديا ايضا، ومن المهم ان يكون للقاتل حقوق، فمخابراتنا ـ وتلك مسألة اصبحت معروفة ـ حساسة جدا لحقوق الانسان والمواطن وخصوصا حقوق الارهابيين. اغتيال رابين والقتل المستهدف الذي تم بحقه لم يكن قتلا وانما هو عمل دموي وارهاب يهودي من داخل البيت. وهو اخطر علينا من اي ارهاب آخر قادم من الخارج، اشد من ذلك خطورة وضراوة.

نشرت الصحف ان الشاباك قد ارسل وجهة نظره الى النيابة العامة للدولة ومفادها: «ليست هناك خطورة امنية الان» من قبل القاتل المنتصر. قالوا لي ان هذا التقرير اثار حفيظة الشاباك الذي ادعى ان هذه معلومات مزيفة ولئلا نتسبب بظلم واجحاف آخر لشباننا المتازين في الشاباك اتصلت بمكتب رئيسه يوفال ديسكن وطلبت وجهة نظر الشاباك في المقالة. عشرة ايام مرت ولم أحصل بعد على الجواب. صحيح ان متحدثة مؤدبة باسم الشاباك اتصلت بي الا انني طلبت منها وثيقة فاعطتني توضيحا ووعدتني بأن تعود للاتصال معي في اليوم التالي ومع ذلك لم اسمع شيئا حتى الان.

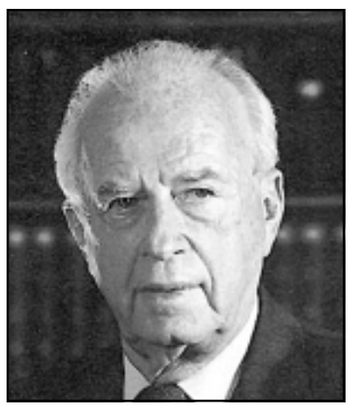
اسحق رابين

ليس امامي خيار الا ان اعتمد على الامور الظاهرية لان ما خفي اعظم: «يغئال عمير لم يعد خطرا أمنيا» ـ والشاباك محق بالتأكيد في رأيه: اسحق رابين قد قتل مرة واحدة وليس من الممكن قتله مرة اخرى او ان ذلك قد يكون ممكنا ربما.

يوسي سريد
نائب سابق
(هآرتس) 2006/11/1

يجب حصر الاهتمام في القتل لا في القتيل من أجل جعل يوم الذكرى السنوية لمقتل رابين ذا صلة بالواقع واهميته في الحياة الاسرائيلية

■ انتبهوا الى قائمة البث التلفزيوني في الغد في يوم الذكرى الرسمية لمقتل رابين: في القنوات الرئيسية تبث جميع البرامج كالعادة، وهنا وهناك فقط، وكأننا من أجل التحلل، تبث مراسم ما للذكرى (القناة 1 فقط، بفضل هويتها الرسمية، «تضطر» الى بث جميع المراسم الرسمية). والمعنى سهل: لم يعد يوم الذكرى السنوية للقتل شيئا حيا، ذا معنى، في الوعي الاجتماعي، بل حادثة «معلقة» على نحو ما في التقويم السنوي، ويجب التعبير عنها في قائمة البث ايضا ـ بشرط الا يكون الامر مبالغا به!

سبب ذلك هو انحصار اهتمام يوم الذكرى، في احداثها الرسمية على الاقل، بشخص رابين: صورته الكبيرة، وقصة حياته، والاغاني التي احبها. كان هذا خطأ منذ اللحظة الاولى، لان السبب الذي من أجله ينبغي تخليد يوم الذكرى هذا كتأريخ ذي معنى قومي ليس شخص رابين بل ولا نظريته السياسية، لانه كان لنا رؤساء حكومات اهم منه، وبقي الجدل في مسيرة اوسلو مشروعا بعد القتل ايضا. ان سبب التخليد هو حقيقة ان رابين قتله معارض سياسي. مقابل ذلك، اذا كان الشخص يقف في المركز، فما العجب من أن تخفت صورته الحية ومشاعر حبه، كما هي الحال بالقياس الى كل انسان، في الذاكرة الوطنية، ويضعف ايضا معنى يوم الذكرى ـ كما تضعف ايضا مشاعر الغضب والانتقام نحو القاتل.

كان يمكن ايضا فهم خطأ حصر الاهتمام بالشخص رابين في أثناء العقد الاول بعد القتل، عندما كانت الشخصية ما تزال جديدة في الذاكرة القومية. ولكن في هذا العام، مع بدء العقد الثاني الذي تتذكر فيه الدولة قتل رئيس الحكومة، اصبح التفكير المجدد المتصل بصورة اليوم محكوما بالواقع، من الضروري حصر الاهتمام في هذا بمعنى القتل، لا في القتيل. من أجل الحقيقة، كما ان «الميدان» يصوت بالاقدام معارضا حصر الاهتمام في الشخص، يصوت بالايدي ايضا للاتجاه البديل: في اثناء العقد الاول ايضا وجدت جهات كثيرة ذكرت اليوم، بغير توجيه رسمي، بالمحادثة بين المتدينين والعلمانيين وبين اليمين واليسار. في هذه السنة تمضي المدارس الدينية المتعددة على هذا الهدي، وتخصص الاسبوع كله الذي يحل فيه يوم الذكرى لاحداث مخصصة لمشكلة القيادة في اسرائيل. ان الربط بين هذا الموضوع المعين ويوم الذكرى متكلف حقا، لان رابين لم يقتل من اجل مشكلات في نوعية زعامته. لكن التوجه المبدئي، وهو شغل النفس في هذا اليوم بمشكلات رئيسية للديمقراطية الاسرائيلية صحيح بيقين.

بكلمات سهلة: يجب على الاجهزة الرسمية ان تأخذ بالتوجه الذي يبينه «الميدان» وان تحدد رسميا الثاني عشر من شهر «حشفان» العبري، يوم الذكرى للقتل، لا كـ«يوم رابين» بل كـ«يوم الديمقراطية الاسرائيلية» ـ تجرى فيه احداث رسمية وتربوية (لا يمكن فرض ذلك على الاعلام، لكن اذا أوحت البيئة بذلك فسيلبي أمرها) في قضية كيف تجب معالجة الانشقاقات المختلفة الموجودة في المجتمع الاسرائيلي من غير كراهية، ولا عنف، وعلى نحو لا يخرب بيتنا المشترك. يمكن للاحداث أن تحصر الاهتمام في كل سنة بانشقاق ما مخالف، على حسب الاحداث في تلك الفترة.

قد لا تحب عائلة رابين واصدقاؤه هذا التغيير. لكن هذا هو الشيء الوحيد الذي يستطيع ان يمنح هذا اليوم ثباتا وتعلقا بالواقع لزمن طويل، ويسوغ ايضا تذكره على نحو مهم لسنين طويلة. وفي الاساس، تذكر اليوم على هذا النحو سيعطي المجتمع فرصة ان ينعش مرة واحدة في السنة على الاقل نقاش «قواعد لعبه»، وجوهر العلاقات بين الجماعات الخصم، وقضية هل التعبيرات عن الكراهية والتحريض على الخصوم هي بمنزل حرية التعبير عن الرأي، أو يلائمها اكثر تعريف «كلمات قاتلة» ـ لكي لا يكون منع القتل السياسي القادم من مسؤولية وحدة وحماية الاشخاص فقط.

يئير شيلغ
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/11/1

اوفير بينس على رغم استقالته ونزاهته لا يصلح لان يكون الان رئيس حكومة في اسرائيل كما يطمح في المستقبل القريب لان تجربته ضئيلة

■ لنتحدث عن الوزير اوفير بينس، حتى الغد، وهو النجم الثاني هذا الاسبوع، بعد ليبرمان. انه شاب طيب، بالمعنى الايجابي للكلمة، كما يقولون. انه سياسي قدير وذو خبرة، بيد أنه نزيه ومستقيم. وزير ناجح، قصير المدة، في وزارات الداخلية والعلوم والثقافة، مع مستقبل واعد واحتمال ان يصل في يوم ما الى رئاسة الهرم الحكومي. وهو انسان برهن باستقالته من الحكومة، على أنه يفضل التمسك بالمواقف العقائدية والضميرية على التمسك بالكرسي.

لا ريب في أن الهازئين سيسخرون وسيقولون ان كل شيء عنده أيضا، كما هو عند كل رؤوس العمل، شخصي ويوجد من وراء استقالته حساب بارد ومصلحي فقط، فحواه ان هذه الخطوة ستكون ذات جدوى له في التنافس المستقبلي في رئاسة حزبه. لكنني مستعد لمنحه الثقة. بالاضافة الى انه من يماثله وهو الذي رأى عددا من القضايا الصاخبة، في علمه ان هالة من يقوم بخطوة اخلاقية ـ عقائدية كهذه تضيء ليوم او يومين، او اسبوع في الحد الاقصى، ثم يخمد كل شيء بعد ذلك. ينسونه وينسون عمله النبيل، وعندها يصعب ان يستخلص من ذلك ارباحا. إذن هلم! نُطره.

صحيح، لقد حزرتم. بعد سلسلة كهذه من المدائح تأتي «ولكن» على نحو عام. وهي تأتي في الحقيقة، وتتصل بمجرد اعلان بينس، عن أنه سينافس في شهر ايار (مايو) القريب على قيادة حزب العمل. هذا في نظري، مع الاحترام كله، قفز مبالغ فيه. اذا كانت رئاسة العمل مهمة يُحكم على متوليها سلفا ان يكون رئيس المعارضة فقط، او في الاكثر وزيرا رفيعا في الحكومة، فلا مشكلة. لكن اذا كان معنى رئيس العمل انه مرشح لرئاسة الحكومة في الانتخابات القادمة ـ وهكذا بيقين يرى الامر افراد الحزب الطامح الى العودة الى الحكم، ومنهم بينس ـ فتوجد مشكلة لا ريب.

اذا شئنا استعمال اللغة التي استعملها بينس نحو تعيين افيغدور ليبرمان وزيرا مسؤولا عن علاج التهديد الاستراتيجي، فيمكن أن نسأل باقتباس شبه دقيق، من هو بينس؟ ماذا يوجد في ماضيه يجعله أهلا ليصبح الان، او بعد ثلاث سنين رئيس الحكومة؟ ما الذي فعله هذا الشخص بالضبط في حياته، سوى نشاط سياسي وحزبي؟ وهذا السؤال اكثر اصابة ومعنى عندما يكون الحديث عن رئاسة الحكومة، من الحديث عن وزير ذي حقيبة وزارية غامضة لـ«التهديد الاستراتيجي».

اعتقد خصوصا، بخلاف الاخرين، ان بينس خطب خطبة جيدة في المركز، كرسته كزعيم. لكن طائفة الاسئلة في صيغة «لماذا من أنت»، التي وجهها الى افيغدور ليبرمان، كانت تفويتا كبيرا للفرصة، ان لم تكن عصا مرتدة. اذا كان قد عزم آنذاك على أن يعلن في الغد عن أنه ماض الى قيادة العمل، ثم الى رئاسة الحكومة، فان آخر شيء كان يجب أن يفعله هو الاخلال باعداد ليبرمان لمنصب الوزير الاستراتيجي.

في هذه المناسبة كانت طائفة اسئلة بينس المتحدية ذات صلة ايضا بزعيم حزبه، وزير الدفاع، الذي جلس غير بعيد منه على المنصة. ماذا يوجد في ماضي بيرتس جعله أهلا للمنصب المعقد والمسؤول الذي يتحمله؟ لا شيء. وفي حالته ايضا تمت البرهنة على نحو مؤلم، لمن كان ما زال يحتاج الى برهان، على أنه عندما لا توجد اهلية ملائمة لمنصب رفيع وصعب، تكون النتائج سيئة.

أو َقد يكون بينس قد زأر على ليبرمان، لكن قصد الى بيرتس؟ حاول أن تعرف.

كما تذكرون، الاسئلة والاحتجاجات التي تتصل بملاءمة بيرتس لرئاسة الحكومة أُثيرت قبل الانتخابات الاخيرة، اثارها ايضا كاتب هذه السطور. اتهمنا آنذاك، جميع من نحتج على قدراته، بالعنصرية الطائفية. أجبت بانني كنت سأكتب الاشياء نفسها عن اوفير بينس او بوجي هيرتسوغ، لو كانا مرشحين لرئاسة الحكومة في تلك الانتخابات. وهائذا أفي بالوعد.

أنا أتحدث عن بينس كمثل، وكظاهرة. اختصارات الطريق في السياسة شر ومرض، يكون خطرا احيانا. يفقد الساسة التناسبية. اصبح انسان يلي لسنة أو سنتين كعضو في الكنيست ثم يرى نفسه مرشحا للوزارة. ثم يكون لسنتين أو ثلاث وزيرا ـ بنيس على الاقل ـ حتى يصبح رئيس حكومة بالقوة. يتعجلون الامر على حسابنا لقد دفعنا ثمنا باهظا بسبب رؤساء حكومات اتوا وهم غير أهل بما يكفي لهذا المنصب الثقيل والحساس، وفشلوا واحدثوا اضرارا – وكانت تجربتهم أكبر من تج